

(٢٩) الإيمان بالقدر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد تم الكلام -بحمد الله- على الأركان الخمسة الأولى من أركان الإيمان: وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر، وأن الأوان للكلام عن الركن السادس: وهو الإيمان بالقدر. وقد أفرد له الطحاوي -رحمه الله- جملاً متعددة في عقيدته هذه، وأطال فيه الكلام نسبياً، وذلك لأسباب: منها: أن هذا الركن قد خصه النبي ﷺ -إن اعتبرناه ركناً مستقلاً- بمزيتين: ميزة لفظية، ومزية معنوية أو موضوعية:

فأما المزية اللفظية فإنها إعادة ذكر العامل في قوله: (وتؤمن بالقدر خيره وشره)، بينما لم يذكر ذلك في الأركان التي سبقتة واكتفى بالعطف على: الإيمان بالله.

الثانية: أنه فصل فيه ما لم يفصل في غيره. فقال: (خيره وشره).

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن الإيمان بالقدر داخل في ركن الإيمان بالله، إذ أن الإيمان بالقدر هو إيمان بعلم الله وكتابته ومشيبته وخلقه وتكوينه، وبالتالي فإنه يتعلق بالإيمان بالله، وإنما أفرد بالذكر لمسيس الحاجة إليه والتأكيد عليه. هذا وجه.

الوجه الثاني: كثرة الشبهات في هذا الباب. فإن البشر -ولا أقول: أهل القبلة فقط- بل الناس جميعاً من

فجر البشرية إلى يومنا هذا لا يزالون يخطون في باب القدر، ومن قرأ في تواريخ المتقدمين من الفراعنة والكلدانيين والهنود والصينيين وغير ذلك أدرك أن قضية الخير والشر وأفعال العباد والجر والاختيار قضية قديمة، وكما وقع في الأمم الماضية وتحدد هذا أيضاً في الملتين: اليهودية والنصرانية، ثم وقع في هذه الأمة، مصداقاً لقول النبي ﷺ: (لتتبعن سنن من كان قبلكم، حذو القذة بالقذة)، فوقع في هذه الأمة يعني في بعض المنتسبين إليها، وقع ضلال في باب الإيمان بالقدر، إما في جانب الغلو في الإثبات، وإما في جانب الغلو في النفي، وهدى الله تعالى أهل السنة والجماعة لما اختلف فيه من الحق بإذنه فاعتصموا بنطاق الكتاب وصحيح السنة، وحملوها على وجه لا تعارض فيه -بحمد الله- فالتأمت عندهم النصوص.

فلنصغ إلى ما قال الطحاوي في هذه المسألة، أو إلى بعضه.

قال المؤلف رحمه الله: خلق الخلق بعلمه وقدر لهم أقداراً، وضرب عليهم آجالاً، ولم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم، وأمرهم بطاعته ونهاهم عن معصيته، وكل شيء يجري بتقديره ومشئته، ومشئته تنفذ، لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن، يهدي من يشاء ويعصم ويعافي فضلاً، ويضل من يشاء ويخذل ويبتلي عدلاً، وكلهم يتقبلون في مشيئته بين فضله وعدله، وهو متعال عن الأضداد والأنداد، لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه ولا غالب لأمره، آمننا بذلك كله وأيقنا أن كلاً من عنده.

نعم، حسبك.

القدر: مصدر قدرت الشيء قدراً أي أحطت بمقداره، هذا معناه في اللغة، مصدر قدرت الشيء قدراً أي أحطت بمقداره. وله معان متعددة في اللغة لا يتسع المجال لبسطها.

وأما تعريفه اصطلاحاً: فهو تعلق علم الله بالكائنات، تعلق علم الله تعالى بالكائنات أزلاً، وكتابته لها، ومشئته إياها، وخلقها لها. هذا تعريف، تعريف يجمع مراتب القدر، تعلق علم الله تعالى بالكائنات أزلاً، وكتابته لها، ومشئته إياها، وخلقها لها.

هذا هو تعريف القدر، والقدر ثابت في الكتاب والسنة وبإجماع المسلمين:

فأما في الكتاب: فقد قال الله عز وجل: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} [القمر: ٤٩] ، وقال أيضاً: {وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا} [الفرقان: ٢] ، وشواهد كثيرة في القرآن كقول الله تعالى: {ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَا مُوسَىٰ} [طه: ٤٠].

وأما في السنة: فقد دل على ثبوت القدر حديث جبريل المذكور آنفاً، وكذلك أحاديث كثر في باب القدر سوف يأتي ذكر لها، من ذلك حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه في صحيح مسلم أن الله سبحانه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن الله كتب مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وعرشه على الماء)، فهذا من أدلة السنة، وثم أدلة كثر.

والقدر له مراتب عند أهل السنة والجماعة تستوعب مسائله وقضاياها:

فأول هذه المراتب: مرتبة العلم. والمقصود بمرتبة العلم: هو الإيمان الجازم بعلم الله تعالى المحيط بكل شيء جملة وتفصيلاً، أزلاً وأبداً، ما كان من فعله وما كان من فعل خلقه، فعلم ما كان، وما يكون، وما سوف يكون، وما لم يكن كيف لو كان يكون؟.

مرة أخرى: تعريف هذه المرتبة مرتبة العلم: نقول: هو الاعتقاد الجاز بعلم الله المحيط بكل شيء، جملة وتفصيلاً: إذن هو علم محيط بكل شيء، لا يخرج شيء من الأشياء عنه، جملة وتفصيلاً: لنرد على من قال: إن علم الله متعلق بجمال الأشياء دون تفاصيلها. فنقول: جملة وتفصيلاً. أيضاً نضيف كلياً وجزئياً. لأن منهم من يقول: إن علم الله متعلق بالكليات لا بالجزئيات. وهو شبيه بما مضى في التفريق بين الجملة والتفصيل.

أزلاً وأبداً: أزلاً: ما تنهى في مبدئه، وأبداً: ما تنهى في منتهاه، أو في آخريته.

ما يتعلق بفعله، وما يتعلق بأفعال عباده: ما يتعلق بفعله: كالحلق والرزق والإحياء والإماتة، وما يتعلق بأفعال عباده: المراد به الطاعات والمعاصي، الطاعات والمعاصي، فقد علم ما كان في الماضي، وما يكون في الحاضر، وما سوف يكون في المستقبل، وما لم يكن كيف لو كان يكون؟ وأصل هذه المسألة أصل شرعي، إذ أن الله تعالى قد أثبت هذا المعنى فقال سبحانه وتعالى: {وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ} [الأنعام: ٢٨] ، فقد علم سبحانه وتعالى ما لم يكن كيف لو كان يكون؟ {وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ} [الأنعام: ٢٨] ، فدل ذلك على أن ممتنع الوقوع يعلمه سبحانه وتعالى.

هذا هو الأساس في باب الإيمان بالقدر، وهو إثبات العلم السابق، إثبات العلم السابق.

وأما المرتبة الثانية: فهي مرتبة الكتابة. والمراد بها: الاعتقاد الجازم بكتابة الله تعالى للكائنات في اللوح المحفوظ قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة. الاعتقاد الجازم بكتابة الله تعالى للكائنات في اللوح المحفوظ بقلم القدر قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة.

ودليل هاتين المرتبتين: العلم والكتابة، قد جمعتهما آية في كتاب الله وهي قول الله تعالى: {أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ} [الحج: ٧٠]، مرتبتان جمعتهما آية واحدة، {أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ} ويدل على أفرادها من الأدلة أدلة كثيرة، كقول الله عز وجل: { مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ } [الحديد: ٢٢] ، وأما أدلة العلم فهي أكثر من أن تُحصى، فعلم الله تعالى السابق ثابت بالكتاب وبالسنة وبإجماع المسلمين، فلا ينكر العلم إلا كافر، وكتابة الله تعالى للكائنات ثابت بالكتاب وبالسنة وبإجماع المسلمين، لا ينكر ذلك إلا كافر.

ثم بعد ذلك مرتبة المشيئة: وهي الاعتقاد الجازم بمشيئة الله تعالى النافذة، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن. الاعتقاد الجازم بمشيئة الله النافذة، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. وأدلة هذا في الكتاب وبالسنة وبإجماع المسلمين، فالله تعالى يهدي من يشاء ويضل من يشاء: {وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ} [التكوير: ٣٠]

[٢٩] ، وذلك، وتلك المشيئة تتعلق بأفعاله سبحانه وبأفعال خلقه، فمن تعلقها بأفعال خلقه: أن الله سبحانه وتعالى قال: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ} [البقرة: ٢٥٣].

وأما المرتبة الرابعة: فهي مرتبة الخلق. وهي الاعتقاد الجازم بخلق الله تعالى لجميع الأشياء. الاعتقاد الجازم بخلق الله تعالى لجميع الأشياء وإيجاده وتكوينه لها، ذواتها وحركاتها وصفاتها.

قال الله تعالى: {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} [الرعد: ١٦] ، وقال سبحانه: {وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ} [الأنعام: ١٠١] ، وقال سبحانه: {وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ} [الصفات: ٩٦].

هذه المراتب الأربع تنتظم الإيمان بالقدر، فمن أقر بها جميعاً فهو مؤمن بالقدر، ومن انتقص شيئاً منها فقد اختل إيمانه بالقدر، وبهذا يتبين أن نفاة القدر قد ناقضوا الكتاب والسنة، لكنهم -أعني نفاة القدر- على درجتين: غلاة ومقتصدون.

فأما الغلاة منهم -من نفاة القدر- وهم المسمون: القدرية. وهذه تسمية يراد بها النفي، لأنه أول ما يتبادر إلى الذهن من قول: القدرية. يعني من يثبت القدر، لكن الواقع أن الاستعمال -الأغلب- في القدرية يراد به نفاة القدر، وإن كانت تستعمل -بقلة- في مثبتي القدر والغالين فيه وهم الجبرية، لكن الاستعمال الأعم هو في نفاة القدر، فهؤلاء على درجتين:

غلاة: وهم الذين أنكروا المراتب الأربع.

ومقتصدون: وهم الذين أثبتوا المرتبتين الأوليين، وأنكروا الأخيرتين.

فأما غلاة القدر: فهم القدرية الغلاة الذين ظهروا في أواخر عهد الصحابة، ومبدأ ذلك يدل عليه أول حديث في صحيح مسلم، حينما قد حميد بن عبد الرحمن وصاحب له إلى، حاجين أو معتمرين فتمنيا أن يلقي أحداً من أصحاب النبي ﷺ، فوقف لهما عبد الله بن عمرو بن العاص^١، عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فاكتنفاه، فاكتنفه الرجلان ثم سألاه عن القدر فقال بهذه العبارة: إنه قد ظهر من قبلنا أناس يقرأون القرآن ويتقفرون العلم ويزعمون أن الأمر أنف. حكيا له يعني ما جرى في بلدهما، وكان أحدهما قد قدم يحيى بن يعمر أو حميد بن عبد الرحمن، قال: كان أول من تكلم في القدر في البصرة معبد الجهني، فذكروا له هذه الحال وأنهم يقرأون القرآن ويتقفرون العلم، يعني أنهم من القرآء المشتغلين بالعلم، لكنهم زعموا أن الأمر أنف، يعني مسأنف على الله عز وجل، فحينئذ حدث عبد الله بن عمر عن أبيه بحديث جبريل المشهور الطويل، وإنما أورده لهذه الجملة فيه: (وتؤمن بالقدر خيره وشره)، ثم قال لهما: إن لقيتما أحداً من هؤلاء -يعني القدرية- فأخبراه أني بريء منه، وأنه بريء مني.

^١ سبق لسان.

وقال في سياق آخر: والله لئن لقيت أحدهم لأعضن بأنفه حتى ينقطع. وروي مثل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما، فهؤلاء القدرية النفاة قد ظهروا في أواخر عهد الصحابة وتوهموا بما ألقاه الشيطان إليهم من شبهات، وبما ألقاه إليهم شياطين الإنس، لأن هذه المقالة يقال: إن معبد الجهني تلقاها من رجل نصراني، أو من بقال نصراني يقال له: سوسن. وقيل: إنه مجوسي. قالوا: سنسويه. أو نحو هذا، هذه الأسماء التي يتغير لفظها بنقلها إلى العربية، فقد تلقاه من مصادر خارجية، والعبرة أنه خالف ما عليه أهل السنة والجماعة، وأنكر العلم السابق والكتابة والمشية والقدر، وأن الله سبحانه وتعالى لا يعلم ما الخلق عاملون، وإنما يعلم ذلك بعد صدوره منهم، فقد أمرهم ونهاهم ثم هو لا يعلم من سيطيعه ويعصيه، ولا ريب أن هذا كفر صراح موجب لتكفير صاحبه، لأنه معلوم من الدين بالضرورة، ولهذا قال الإمام الشافعي -رحمه الله-: ناظروهم بالعلم، فإن أقروا به خُصموا، وإن أنكروه كفروا. ناظروهم بالعلم: يعني قولوا لهم: ما تقولون في علم الله؟ هل الله تعالى يعلم بكل شيء؟ فإن قالوا: نعم، يعلم بكل شيء. حينئذ نقول لهم: إذن قد وقع قدره وفق معلومه، فهذا دليل على التقدير السابق، وإن قالوا: لا. قلنا لهم: كفرتم، لأنكم وصفتم الله تعالى بالجهل ونفيتم عنه العلم.

ثم إن هؤلاء لما كانت مقالاتهم شنيعة انقرض القائلون بها أو كادوا، ثم خالفهم من بعد ذلك خلف وهم المعتزلة، فأرادوا تأنيث هذه المقالة مع المحافظة على أصل الشبهة، فقالوا: نعم، قد علم وكتب، قد علم وكتب، ولكنه لم يشأ ولم يخلق. وكل ذلك منهم فراراً مما توهموه من أن التقدير السابق يستلزم الظلم، وأنه كيف يقدر عليهم ثم يعاقبهم، وسيأتي كشف هذه الشبهة -إن شاء الله-، فالقوم أنكروا المشيئة والخلق، قالوا: نعم، قد علم وكتب، لكن لم يشأ من الطائع الطاعة، ولم يشأ من العاصي المعصية، وإنما العبد يفعل بمشيئة مستقلة عن مشيئة الله، ثم ثانياً: الله تعالى لم يخلق الطاعات، ولم يخلق المعاصي، وإنما العبد خلق طاعته وخلق معصيته، لكن يكون بذلك مستحقاً للثواب أو العقاب. فبذلك وصموا بهذا الوصم وأنهم مجوس هذه الأمة، وقد ورد في ذلك حديث حسنه بعض أهل العلم بطرقه، وضعفه آخرون، وهو أنهم (مجوس هذه الأمة)، وسر أو سبب هذا الوصف: أن المجوس قوم يثبتون خالقين للكون: إله النور يخلق الخير، وإله الظلمة يخلق الشر. وهو قول لم يوافقهم عليه أحد من بني آدم، بل شدوا بهذا القول عن غيرهم؛ حيث أثبتوا خالقين، فشابههم هؤلاء القدرية من هذا الوجه، إذ أنهم أثبتوا خالقين مع الله بعدد الناس، إذا كان كل إنسان يخلق فعل نفسه من الطاعات والمعاصي فمعنى ذلك أن كل إنسان مستقل بالخلق عن الله عز وجل، وفي هذا إثبات عدة خالقين، فلهذا وصفوا بأنهم مجوس هذه الأمة.

ويقابل هؤلاء النفاة قوم غلوا في الإثبات: فمنهم جبرية خالصة، ومنهم جبرية متوسطة.

فأما الجبرية الخالصة: الخالصة، فهم أصحاب حدة الوجود، ابن عربي وابن سبعين والقونوي وابن الفارض وغيرهم -والعياذ بالله- من الزنادقة الذين يزعمون أن الخالق عين الخلق، والخلق عين الخالق، وبالتالي فجميع التصرفات والكائنات إنما هي مظهر التجلي للخالق، فهذا غاية ما يكون في الجبر، وبالتالي فكل ما يصدر في الإنسان عند هؤلاء الغلاة الزنادقة فهو إنما هو صدور عن عين الخالق، تعالى الله عما يقولون علواً عظيماً.

ومنهم دون ذلك، وهم جبرية أيضاً، وهم جبرية خالصة لكن الاتحادية أعظم منهم جبراً: وهم الذين يقولون، يعني يميزون بين الخالق والمخلوق، لكن يقولون: العبد مجبور على فعله، العبد مجبور على فعله، وأن حركاته كحركات المرتعش، اضطرارية، كالريشة في مهب الريح، وكالقشة فوق ظهر الماء، تعلق وتضطرب دون إرادة منها. حركات العبد من الطاعات والمعاصي -بزعمهم- مثل ارتعاش المحموم -من به حمى-، أو الخائف، هكذا يصور هؤلاء الجبرية أفعال العباد، ومنهم جبرية يقال عنهم: متوسطة. وهم الأشعرية الذين اخترعوا نظرية الكسب: وهي نظرية لا يمكن التعبير عنها بعبارة واضحة، حتى أهلها الذين هم أهلها ونظارها تختلف أقوالهم في تفسير الكسب، كيف ذلك؟ طبعاً هم اختلسوا هذه الجملة -الكسب- من الشرع: { لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ } [البقرة: ٢٨٦] ، لكن مراد الله تعالى بالكسب غير مراد هؤلاء، فإنهم أرادوا بالكسب أن العبد ليس له إرادة، ليس له قدرة، وإنما يكون له قدرة مقارنة للفعل لكنها غير مؤثرة، كيف تكون قدرة غير مؤثرة؟ هذا هو اللغز الذي لم يتمكنوا من فكّه ولا من الإجابة عليه، يعني هم أثبتوا قدرة الله عز وجل كما يثبتها أهل السنة والجماعة، لأنهم يثبتون القدرة من الصفات السبع، ويزعمون أنهم يثبتون للعبد قدرة أيضاً، لكن يقولون: هي قدرة غير مؤثرة. إذا كانت غير مؤثرة فكيف تُنسب إلى العبد؟ وكيف يقال: إنه اكتسب وكسب؟ هذا هو ما لم يستطيعوا حله، وإنما يعني لما ضايقتهم المعتزلة بحججهم خرجوا من هذا المخرج الذي لا يغني عنهم شيئاً، ولهذا قال الناظم:

مما يقال ولا حقيقة عنده
الكسب عند الأشعري، والحال
معقولة تدنو إلى الأفهام
عند البهشمي وطفرة النظام

ثلاث قضايا كلامية لا يمكن التعبير عنها بطريقة سائغة مقبولة:

البهشمي يعني أبو هاشم الجبائي أحد المعتزلة.

وطفرة النظام: والنظام أيضاً من المعتزلة، فصار هناك فريقان متطرفان: قوم يغالون في الإثبات وهم الجبرية

على اختلاف طبقاتهم، وقوم يغالون في النفي وهم القدرية، وهم صنغان.

فالجبرية صنغان: غلاة ودون ذلك.

والقدرية أيضاً صنغان: غلاة ودون ذلك.

وهدى الله أهل السنة والجماعة لما اختلف فيه من الحق بإذنه فأثبتوا قدر الله السابق، أثبتوا أن الله تعالى قدر المقادير منذ الأزل، وعلم ما الخلق عاملون بعلمه المحيط بكل شيء، وكتب ذلك في اللوح المحفوظ، وشاءه سبحانه، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وخلق إذ هو خالق كل شيء، ولم ير أهل السنة والجماعة أن بين إثبات القدر وبين اكتساب العباد لأفعالهم تعارضاً، فإن تقدير الله السابق لا يتنافى مع كون العبد يكتسب فعله، إذ أن كل عاقل يميز بين حركاته الاضطرارية وحركاته الاختيارية، ما من عاقل إلا ويستطيع التمييز بين حركاته الاضطرارية: كأن يسقط من علو، أو يتدحرج، أو يرتعش من البرد أو الخوف، وبين حركاته الإرادية: وهو أن يهبط من السلم درجة درجة، أو يقفز من مكان إلى مكان، أو يحرك يديه ويلوح بهما، أو نحو ذلك، كل عاقل يدرك أنه يقصد الشيء ويفعله، فقد اجتمع لأهل السنة والجماعة دليل الشرع ودليل الحس على أن للعبد إرادة وفعل حقيقي:

فدليل الشرع: من أوضح ما يكون قول الحق تبارك وتعالى: { فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى (٥) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى (٦) فَسَنِيَّاهُ لِلْيُسْرَى (٧) وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى (٨) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى (٩) فَسَنِيَّاهُ لِلْعُسْرَى { [الليل: ٥ - ١٠] ، أرأيت كيف أن الله سبحانه وتعالى أسند هذه الأفعال إلى العبد حقيقة؟ قال: { فَأَمَّا مَنْ { ماذا؟ { أُعْطِيَ }، إذن من الذي أعطى؟ العبد، { وَاتَّقَى (٥) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى }، كل هذا قد وقع من العبد وأسند إليه على وجه الحقيقة، وقال في الجانب الآخر: { وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى (٨) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى }، فأثبت الله عز وجل لكل عبد أفعالاً علمية وأفعالاً عملية، فالتصديق أمر علمي، والإعطاء والتقوى أمر عملي، وبالنسبة للفاجر: التكذيب أمر علمي، والبخل والاستغناء أمر عملي، وتأمل قول الله تعالى أيضاً: { لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ { [التكوير: ٢٨]: أثبت الله تعالى للعبد مشيئة حقيقية، { لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ }، وأثبت له فعلاً حقيقياً بقوله: { يَسْتَقِيمَ }، لأن الاستقامة عمل.

فاعتقد أهل السنة والجماعة أن للعباد مشيئة وقدرة حقيقتين يشاء بهما العبد ويقدر، لكنهما مندرجتان تحت مشيئة الله وقدرته، بدليل قول الله تعالى: { لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ } [التكوير: ٢٨، ٢٩] ، وهذا التكييف لهذه القضية ليس عليه أي شائبة، فإن من تلقاه من نصوص الوحيين انتظم له الأمر ولم يستشكل، ووجد في حاله أنه يأتي ويذر، وأنه أحياناً يُحال بينه وبين ما يريد، مما يدل على أن مشيئته ليست مطلقة، وقدرته ليست مطلقة، لكنه في الوقت ذاته يجد أنه يشاء، ويجد أنه يقدر، وأما دعواهم بأن التقدير السابق يترتب عليه وصم الله تعالى بالظلم، فهذه دعوى ساقطة، وكشفها بكل سهولة أن يقال: هذا العبد متى علم بقدر الله عليه؟ أقبل الفعل؟ أم بعده؟ لا أحد يستطيع منهم أن يقول: إن العبد علم بأن

هذا قدر الله عليه قبل الفعل، فلم يطلع منهم أحد على اللوح المحفوظ لكي يدعي بأنه وجد بأنه مكتوب عليه كذا وكذا وفعله رضوخاً للقدر السابق ثم عوقب عليه، فيكون في ذلك مظلوماً، لا أحد يستطيع أن يدعي هذه الدعوى بهذه الكيفية، بل الواقع أن أحداً منهم لا يعلم أنه قد كُتِبَ عليه كذا وكذا من الطاعات والمعاصي، بل الله عز وجل له كتابان: كتاب أظهره، وكتاب أخفاه:

فأما الكتاب الذي أظهره: فهو الشرع.

وأما الكتاب الذي أخفاه: فهو القدر.

أظهر الله تعالى لخلقه الشرع وقال: اعملوا، من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني دخل النار، ثم إن الله أعطاهم الأدوات والآلات التي تمكنهم من الفعل، ثم إن الله تعالى عذرهم إذا قام فيهم مانع من موانع التكليف: من جهل أو نسيان أو إكراه أو مرض أو غير ذلك من الموانع، فحينئذ لم يبق للخلق حجة، ومن تأمل في هذا وجد أن هؤلاء النفاة لا حجة لهم في أن إثبات القدر السابق يقتضي الظلم، فإنه لا يكون ظلماً إلا من قيل له: إنك ستفعل كذا وكذا وكُتِبَ عليك كذا وكذا، وستفعله وستعاقب عليه. هاهنا يكون الأمر ظلماً، أما وقد أخفي عنهم فإنهم فيما يأتون ويدرون لا يفعلون ذلك بناء على حكم سابق، فإنه بين يدي الفعل كما يفترض أنه قد يقع في المعصية المستوجبة للعقوبة عليه أن يفترض أيضاً أنه يعمل بالطاعة المستوجبة للثواب، الأمر سيان، كما لو اشترى قطف عنب فهو لو شاء أكله حبة حبة، حمد، حمد، سمي الله في أوله وحمده في آخره فأثيب، ولو شاء لاعتصره ثم تركه يتخمر فاحتساه خمراً فعوقب، أليس هذا وهذا كلاهما في مقدوره؟ إذن هو فيما يأتي ويذر لا حجة له بالقدر السابق، لأنه لا يعلم قدر الله تعالى عليه إلا بعد وقوع الفعل منه، فبهذا تسقط حججهم، ولما كانت هذه القضية معضلة عند الأولين والآخرين فقد قسم شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- الناس حيال العلاقة بين الشرع والقدر إلى ثلاثة أقسام سوى أهل الحق، وسماهم: مشركية، ومجوسية، وإبليسية.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.